التنمية الشاملة عند أبي الحسن الماوردي ودلالاتها الاقتصادية
دراسة مقارنة

د. وضاح رجب

سلم البحث في ١٤٤٥/١٠/٢٠هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٤٥/١١/٢٣هـ

ملخص البحث:

تسلط الدراسة الضوء على أصول الفكر الاقتصادي الإسلامي عند العلماء المسلمين القدماء، ولاسيما في زاوية منه تتجلى في التنمية الشاملة سواء ما تعلق منها بالتنمية المستدامة التي لم يتداول مصطلحها إلا من وقت قريب، أو التنمية البشرية وما يتعلق بالأفراد. وتأتي أهمية هذه الدراسة في أنها تجيب على ما يثار عن أن الفكر الاقتصادي الإسلامي ليس إلا قواعد أخلاقية غير علمية، لتثبت هذه الدراسة أن أفكار المسلمين القدماء من حيث التأصيل هي علمية بامتياز وما على الدارسين إلا أن يضعوها في ثوب النظرية المعاصر. ومن خلال الدراسة نلاحظ أسبقية الماوردي في طرح مسائل اقتصادية تتعلق بالتنمية البشرية والتنمية المستدامة ظلت هذه المسائل إلى وقت قريب ليست في ذهن الباحثين والعلماء، عوضاً عن أن المحاور التي تناولها الماوردي في طرح أفكاره عن التنمية تعتبر الأسس التي تبنى عليها نظريات التنمية المعاصرة سواء ما تعلق منها بالراتب التقاعدي أو الحد الأدنى للأجور أو كفاءة العمال والاستقرار الوظيفي.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية البشرية، الدلالات الاقتصادية، النمو.

Abstract:

The study sheds light on the origins of Islamic economic thought among ancient Muslim scholars, especially in an angle of it that is reflected in comprehensive development, whether related to sustainable development, which did not circulate this term until recently in the last century, or human development and what is related to individuals. The importance of this study comes in that it answers what is raised about the Islamic economic thought is nothing but non-scientific ethical rules, to prove this study that the ideas of the ancient Muslims in terms of rooting are scientific par excellence and the scholars only have to put them in the dress of contemporary theory. Through the study, we note the primacy of Al-Mawardi in raising economic issues related to human development and sustainable development, and these issues remained until recently not in the minds of researchers and scientists, instead of the axes addressed by Al-Mawardi in presenting his ideas on development are the foundations on which contemporary development theories are built, whether related to pension, minimum wage, worker competence and job stability.

Keywords: sustainable development, human development, economic connotations, growth.

المقدمة:

ظهر مفهوم التنمية لأول مرة سنة ١٩٤٩م، حيث كان يقصد منه زيادة النمو الاقتصادي وتحسينه للدول النامية ورفع مستويات المعيشة للأفراد، في محاولة لمواكبة بقية دول العالم، والتنمية البشرية بحد ذاتها تملك نفس المفهوم، فهي تدعم وتعزز كل من الفرد والمجتمع للتطوير ورفع المستوى المعيشي والاقتصادي.

ومما لا شك فيه أن التنمية البشرية عنصر أساسي لأي دولة أو مجتمع بقصد التحسين والتطوير، وهذه التنمية لا تقوم على طرق عشوائية أو غير مدروسة فالتنمية البشرية تعد علماً له أسسه وخطواته، وهذا البحث يناقش أفضل الطرق والاستراتيجيات المتبعة التي يمكن أن يؤصل له مفهوم التنمية الشاملة بأنواعها، التنمية المستدامة والتنمية البشرية، حتى أن التنمية البشرية لم تعد فكرة تشمل الدول فحسب، فالمؤسسات كذلك باتت تهتم بتنمية الثقافة والوعي وتطوير موظفيها ومن هنا يناقش البحث أهم أساليب التنمية البشرية للأفراد.

تقوم التنمية البشرية على العديد من الأسس والمحاور التي تعتني بالفرد وكفاءته ومحيطه، لذلك تعزز بعض الصفات الحميدة وتشجعها حسب البيئة المناسبة لها، فهي تعمل على إعداد الخطط المناسبة لإكساب المجتمع بعض الصفات، وفي هذه الدراسة يتم ذكر الأصول التي تبنى عليها التنمية البشرية ولاسيما في فكر علماء الإسلام وعلى رأسهم الماوردي، حيث كانت لأفكارهم سابقاً دور مهم في بناء المجتمع وازدهاره .

أهمية الدراسة:

إن البحث في أفكار العلماء المسلمين القدماء ولاسيما ما يتعلق بتنمية المجتمع اقتصادياً ومجتمعياً وأفراداً له من الأهمية ماله خصوصاً أنه يتعلق بتأصيل التنمية ومقارنتها مع النظريات الغربية.

الهدف من الدراسة: الوصول إلى صياغة نظرية متكاملة للماوردي تتعلق بالتنمية الشاملة ووضعها في قالب النظرية المعاصرة

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة حول التنمية الشاملة بأنواعها، وكيف أسس لها الإمام أبو الحسن الماوردي، وهل تناولها الماوردي بناء على أسس ومحاور علمية أم كانت بأسلوب الوعظ الأخلاقي؟ ولهذا تتفرع عن هذه المشكلة الرئيسية أسئلة البحث الآتية:

١-هل وردت مصطلحات التنمية الشاملة والتنمية المستدامة والبشرية عند الماوردي؟

٢-كيف أسس الماوردي أفكاره حول التنمية المستدامة وماهي أهم المحاور التي ذكرها؟

٣-كيف أسس الماوردي أفكاره حول التنمية البشرية وماهي أهم المحاور التي ذكرها؟

٤-هل كانت هناك دلالات اقتصادية للأفكار التي أوردها الإمام الماوردي وبالتالي يمكن مقارنتها مع علماء الغرب؟

سبب اختيار الدراسة:

الذي دفعني لاختيار البحث هو قول بعض الدارسين أن علماء الإسلام لم يؤسسوا بأفكارهم ما يصلح لنظريات علمية إنما فقط تركز أفكارهم على الجوانب الأخلاقية.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: وتتمثل في دراسة موضوع التنمية الشاملة من كتب الماوردي ولاسيما أدب الدنيا والدين وكتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك

صعوبات الدراسة:

قلة المصادر والمراجع المتخصصة بالاقتصاد الإسلامي، بالإضافة إلى صعوبة صياغة الأفكار التي جاء بها الماوردي بمصطلحات معاصرة يتداولها العلماء المعاصرون.

الدراسات السابقة:

١. صبحي الكبيسي، الفكر الاقتصادي عند الإمام الماوردي من خلال كتابه الأحكام السلطانية، بحث منشور، مجلة جامعة حضرموت للعلوم والتكنلوجيا،٢٠٠٢م، وقد تناولت الدراسة الفكر الاقتصادي عند الماوردي بشكل عام من حيث ملكية الأرض والريع وبيت المال والايرادات والنفقات، ولم يتعرض للتنمية الشاملة بأنواعها، الذي كان موضوع بحثي.

٢. جريبه سالم الحارثي، الآراء الاقتصادية عند الإمام الماوردي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤١٢ه، تناولت فيه الباحثة حياة الماوردي والنشاط الاقتصادي ومجالاته والمشكلة الاقتصادية والموازنة العامة

والانفاق وضوابطه والتنمية الاقتصادية واسسها فتحدثت الباحثة عن الاثر السياسي في التنمية الاقتصادية ولم تتعرض للتنمية المستدامة والتنمية البشرية بهذا التفصيل الذي ورد في بحثي.

٣. د. وفاء عدنان حميد، الجوانب المالية عند الماوردي (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) (دراسة في كتاب الاحكام السلطانية والولايات الدينية نموذجا)، بحث محكم، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، عدد١٠٢، ٢٠١٢م، وكان البحث مركزاً على الجانب المالي من الجزية والخراج والحسبة وعائد الأرض، ولم يتناول التنمية المستدامة او التنمية الشاملة، الذي هو موضوع بحثي.

٤. د. عبير عبد الرسول التميمي، الجوانب المالية عند الماوردي (ت ٤٥٠ هـ / ١٠٥٨ م) (دراسة في كتاب الاحكام السلطانية والولايات الدينية نموذجا)، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، ٢٠٢٣م، وقد ركز البحث على الجوانب المالية في كتاب الأحكام السلطانية حيث تناولت الباحثة المنظومة السياسية والإدارية والاقتصادية فتحدثت عن الخراج والصدقات، وبيت المال، والزكاة، والحسبة إلا أنها لم تفصل في التنمية البشرية أو التنمية المستدامة الذي هو موضوع بحثي.

منهج الدراسة:

اتبع الباحث في كتابة هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي المقارن، بحيث يتم استقراء الأفكار التي جاء بها الماوردي حول التنمية، وصياغتها كنظرية يمكن تعميمها بعد تحليل هذه الأفكار ومقارنتها مع النظريات الغربية.

خطة البحث:

مقدمة وتضمنت: أهمية الدراسة والهدف منها والصعوبات التي واجهت الباحث، ومشكلة الدراسة وسبب اختيارها وحدودها، ومنهج الدراسة والدراسات السابقة.

المبحث الأول: التعريف بالماوردي وأهم كتبه:

المطلب الأول: التعريف بالماوردي وعلمه وتقدمه.

المطلب الثاني: أهم مؤلفاته وكتبه.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الشاملة.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة عند الماوردي:

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: نظرية التنمية المستدامة عند الماوردي وأهم مرتكزاتها.

المبحث الثالث: تنمية الموارد البشرية عند الماوردي:

المطلب الأول: التعريف بتنمية الموارد البشرية.

المطلب الثاني: أهم المحاور التي تقوم عليها نظرية الماوردي في التنمية البشرية.

المبحث الرابع: الدلالات الاقتصادية لنظرية الماوردي في التنمية الشاملة:
المطلب الأول: الدلالات الاقتصادية لنظرية الماوردي في التنمية المستدامة.
المطلب الثاني: الدلالات الاقتصادية لنظرية الماوردي في التنمية البشرية.
خاتمة:

المبحث الأول
التعريف بالماوردي وأهم كتبه
المطلب الأول: التعريف بالماوردي وعلمه وتقدمه العلمي

هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي ولّي القضاء في بلدان كثيرة، ثم جُعل " أقضى القضاة " في أيام القائم بأمر الله العباسي، صاحب التصانيف الكثيرة النافعة، الفقيه الحافظ، ولد في البصرة سنة ٣٦٤هـ وتوفي في بغداد سنة ٤٥٠هـ، لأب يعمل ببيع ماء الورد فنسب إليه فقيل "الماوردي"، ارتحل به أبوه إلى بغداد، وبها سمع الحديث"، "عمل بالتدريس في بغداد ثم بالبصرة وعاد إلى بغداد مرة أخرى، وكان يعلّم الحديث وتفسير القرآن، لقب "بأقضى القضاة"، وكانت مرتبته أدنى من قاضي القضاة، ثم بعد ذلك تولّى منصب " قاضي القضاة (ابن خلكان، وفيات الأعيان، ١٩٩٤م، ج٣ص٢٨٤)

المطلب الثاني: أهم مؤلفات وكتب الماوردي

من أهم مؤلفاته: أدب الدنيا والدين – الأحكام السلطانية– كتاب الحاوي الكبير– كتاب نصيحة الملوك– كتاب قوانين الوزارة وسياسة الملك– كتاب أدب القاضي– وكذلك كتاب النكت والعيون في التفسير، ذكره السبكي في طبقات الشافعية "الفقهاء" وذكره السيوطي في طبقات المفسرين" (السيوطي، طبقات المفسرين، ١٣٩٦هـ، ص٧١)، نقل ابن الجوزي عن الماوردي قوله: بسطت الفقه في أربعة آلاف ورقة، واختصرته في أربعين، يريد بالمبسوط: "الحاوي" وبالمختصر: "الإقناع" (ابن الجوزي، المنتظم، ١٣٥٨هـ، ج٨ص١٩٩).
تحدث عنه علماء الغرب منهم المستشرق الانكليزي " جُبْ" (JOB) (١٨٩٥–١٩٧١م)، حيث كتب بحثاً بعنوان " نظرية أبي الحسن الماوردي في السياسة والاقتصاد" وقدمه إلى أحد المؤتمرات العلمية في نيودلهي عام ١٩٣٧م" (محمد عزيز نظمي سالم، الفكر السياسي والحكم في الإسلام، ص١٧١–١٧٢).

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الشاملة

التنمية لغة: الزيادة، والنماء، والكثرة، والوفرة، والمضاعفة (معجم المعاني الجامع"، almaany.com، ٢٠١٩. بتصرّف).

التنمية اصطلاحاً: اختلفت مفاهيم التنمية اصطلاحاً من شخص لآخر تبعاً للمضمون الذي يركّز عليه، لكن يمكن إجمال التعاريف للتنمية بأنّها:" عبارة عن التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اجتماعياً، أم اقتصادياً، أم سياسياً، بحيث ينتقل من خلاله من الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة حتى تستغّل في مكانها الصحيح، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه" (علي القريشي، اقتصاديات التنمية، ٢٠١٧م، ص٥٠)..

ويفرّق العلماء بين مفهوم النمو والتنمية، فالتنمية ترتبط دائماً بتغييرات جذرية في هيكل المؤسسة نفسها وليس فقط على النتيجة كما هو الحال في النمو (علي القريشي، اقتصاديات التنمية، ٢٠١٧م، ص٣٢).

المبحث الثاني

التنمية المستدامة عند الماوردي

المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة *Sustainable development*

"هي عبارة عن تواصل الدور التكاملي الفعّال للأجيال المتعاقبة ضماناً لبقاء الحياة"(زينب الأشوح، الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، ص٢٤٩)، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية لعام ١٩٨٧م بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، فهي استراتيجيه تواصلية تقوم على ربط الجيل الحالي بالأجيال المستقبلية، وتحضّ الجيل الحالي على ضمان الموارد الطبيعية حتى يتسنى للأجيال المستقبلية ضمان وجودها وحياتها في استخدام تلك الموارد.

المطلب الثاني: نظرية التنمية المستدامة عند الماوردي

يقول الماوردي في أدب الدنيا والدين: "أرفق الله تعالى خلقه باتساع الآمال إلا حتى عمر به الدنيا فعم صلاحها وصارت تنتقل بعمرانها إلى قرن بعد قرن، فيتم الثاني ما أبقاه الأول من عمارتها، ويرمم الثالث ما أحدثه الثاني من شعثها لتكون أحوالها على الأعصار ملتئمة، وأمورها على ممر الدهور منتظمة، ولو قصرت الآمال ما تجاوز الواحد حاجة يومه، ولا تعدى ضرورة وقته، ولكانت تنتقل إلى من بعده خرابا لا يجد فيها بلغة، ولا يدرك منها حاجة" (الماوردي، أدب الدنيا والدين، ١٩٧٨م، ص١٤٦).

ويتبين من خلال كلام الماوردي أن نظرته للتنمية المطردة نظرة تفاؤلية تقوم على حفظ الجيل للموارد الطبيعية ليتم تسليمها للجيل اللاحق ليستفيد منها، كما يرى الماوردي في نظريته الاقتصادية أهمية التجديد للأصول الرأسمالية الثابتة.

فالجيل الأول يقوم باستخراجها وإنتاجها، ولكنها تظل صالحة للجيل الثاني ليستكمل الدور التشغيلي التنموي لها، ولكن حين يجيء الجيل الثالث فإن هذه الأصول الثابتة تكون قد أصابها التهالك وبالتالي يتحول الدور الإنتاجي للجيل الأول والإنتاجي الإستكمالي للجيل الثاني إلى دور مختلف للجيل الثالث وهو القيام بعمليات الترميم والإصلاح للأصول الثابتة لتصبح جاهزة وصالحة للاستعمال من الجيل اللاحق وهكذا.. يقول الماوردي: "ويرمم الثالث ما أحدثه الثاني من شعثها لتكون أحوالها على الأعصار ملتئمة، وأمورها على ممر الدهور منتظمة"(الماوردي، أدب الدنيا والدين، ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م، ص١٤٦).

كما أشار الماوردي للدور الاستثماري الذي يجب أن يقوم به أبناء الجيل والذي يتجلى في الاستفادة المستمرة من الموارد المتاحة يقول الماوردي:" وإذا عجز رب الأرض عن عمارتها قيل له إما أن تؤجرها أو ترفع يدك عنها لتدفع إلى من يقوم بعمارتها ولم يترك على خرابها وإن دفع خراجها(ضريبتها) لئلا تصير بالخراب مواتاً" (الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، ١٩٩٦م، ص١٣٠)، فذكر الأرض كنموذج لهذا الاستثمار، فأوضح أن على المالك إما استغلالها بشكل إيجابي أو تأجيرها في حال لم يستطع استغلالها، كما أوضح الماوردي بأن دفع الضريبة عليها لا يعفي المالك من استثمارها إما بنفسه أو من غيره، وبالتالي أشار الماوردي هنا إلى تمويل الخدمات والاستثمارات العامة بدفع الضريبة، وأشار إلى الدور الاستثماري الآخر للفرد نفسه، وبين أن هذا ليس تبادلياً إنما تكاملياً، فالاستثمار والتمويل بنظر الماوردي شرطان أساسيان للتنمية المطردة..

المبحث الثالث

التنمية البشرية عند الماوردي

المطلب الأول: مفهوم التنمية البشرية (Human Resources)

مفهوم التنمية البشرية: هي مجموعة العوامل التي تقوم بتحسين حياة الأشخاص من خلال المساعدة في تحقيق الازدهار الاقتصادي الذي يساعد على تحقيق العديد من التطورات لمختلف الجوانب المعيشية، والتي سوف تعمل على

تحقيق رفاهية بنسبة أكبر لجميع الأشخاص، مثل توفير خيارات وفرص أكثر وأفضل، وزيادة الدخل لتحقيق نمو أكبر، كما تساعد التنمية البشرية على إعطاء الأشخاص المزيد من الفرص من أجل حياة مرفهة، بجانب المزيد من الحرية، كما تساعد الأشخاص على تطوير القدرات الخاصة بهم (تقرير التنمية البشرية، UN، ١٩٩٠م)

وبناء عليه فإن التنمية البشرية Human Development عملية تغيير ارتقائي مخطط، للنهوض الشامل بجودة حياة الناس في مختلف جوانبها، يشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها (وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ٢٠٠٣، ص: ٢٠-١٩).

وقيل إن تنمية الموارد البشرية: مرحلة تأتي بعد الحصول على الأفراد الملائمين لأداء العمل، ويقصد بها رفع مستوى مهاراتهم وخبراتهم وذلك عن طريق التدريب الملائم لطبيعة العمل المطلوب إنجازه (الموسوعة العربية، هيئة الموسوعة، ٢٠٠١، مج١٩ص٨٠٠).

المطلب الثاني، نظرية التنمية البشرية Human Resources عند الماوردي

تقوم نظرية الماوردي في التنمية البشرية على عدد من الأسس والمحاور تتمثل:

١. **مبدأ تكافؤ الفرص:** يقول الماوردي:" لا يولى أحد بشفاعة شفيع إذا لم يكن مضطلعاً بثقل ما ولي حتى لا يختل العمل بعجز عامله"، ويقول أيضاً: " لا يورث الأبناء منازل الآباء إذا لم يتناسبوا في الطباع ولا يستعمل في الكتبة من كان أبوه كاتباً إذا كان هو غير كاتب"((الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك ، ١٩٨٨م، ص٨٩).

هذا الذي يقوله الماوردي جليل وعظيم يؤكد فيه على عدم وراثة الوظائف إذا لم يكن الوارث أهلاً لهذا العمل، لأن فيه فساد العمل وفيه الانهيار، وهذا ما يعرف بمبدأ (تكافؤ الفرص) (دكتورة زينب الأشوح، الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، ص٢٥٦):

٢. **تمتع العامل بحالة الاستقرار الوظيفي،** فعندما يضمن العامل أنه لن يستبعد في عمله في أي لحظة مستقبلية يحثه هذا على تحسين أدائه بحيث يكون إنتاجه أكبر، وهذا ينعكس على استقرار الحياة الاقتصادية يقول الماوردي في هذا الإطار: "إذا سكنت نفس العامل باستقراره في عمله ما دام قائماً به على وجهه الأكمل فكر في صلاح غده قبل فكره في صلاح يومه لعلمه ببقاء العمل عليه وأن خير العاقبة

وشرها عائد عليه منسوب إليه" (الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، ١٩٨٨م، ص٩٢).

٣. **كفاءة العمالة:** بين الماوردي أسلوباً لرفع سوية أداء العمالة من خلال استغلال وقت العمل، كما أشار إلى أوقات الاستراحة للعامل لما فيها من تجديد النشاط والقابلية للعمل، كما أشار إلى بناء العامل العلمي بتثقيفه، وزيادة خبرته ومهارته بتحصيل العلم، يقول الماوردي:" فليس كل الوقت وقت اكتساب فلا بد للمكتسب من أوقات استراحة وأيام عطلة، ومن كانت عطلته في تحصيل العلم فقد نجا"(الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر، ١٩٨٨م، ص٧٦)..

٤. **الحد الأدنى للأجور (تقدير الأجور):** المراد بتقدير الأجور معرفة الأسس التي يعرف بها أجرة العامل مقابل قيامه بعمل ما تساوي مبلغ معين، وأجرة القيام بحرفة معينة هو مبلغ محدد يومياً أو شهرياً، وأجرة دار في حي من الأحياء مبلغ قدره كذا شهرياً، ويعد الحديث عن مسألة تقدير الأجور من جوهر مسائل الاقتصاد الإسلامي، لأن تقدير الأجور يقوم أساساً على التحليل الاقتصادي، وفي تقدير الأجور للعمال في القطاع الخاص، والأجير المشترك، وأجور الأعيان، يمكن أن ينظر إليها من ناحية تقديرها في ظل الظروف الطبيعية لسوق المنفعة ويكون الأجر خاضعاً للعرض والطلب.

وكذلك في ظل ظروف استغلال السوق، إذ يمكن أن يتلاعب بعض الناس بحرية سير قانون العرض والطلب، مثل أن يتفق أصحاب حرفة معينة على رفع مقدار الأجور بشكل لا يتناسب مع قيمة العمل، وإذا ظهر استغلال في القطاع الخاص فإن الحاكم مخول بتسعير الأعمال من أجل العودة إلى قيمة المنفعة، فتكون الدولة هي الحكم العدل بين العمال وأرباب العمل، وأما تقدير أجور موظفي الدولة فهي تقدر بكفاية العامل، ويخضع هذا الأمر لعدة ضوابط، فلا بد من الأخذ بمعايير نوع العمل، وكفاءة العامل، ومقدار ما يجلبه من المصالح ويدرأ من المفاسد" (أحمد حسن، نظرية الأجور في الفقه الإسلامي، د.ت، ص٣٨٠) .

وبناءً عليه فقد قامت نظرية الماوردي في الأجور على الكفاية للعامل أي أن يتماثل أجر العامل مع حد الكفاية، وليس الكفاف، وحدُّ الكفاف: الذي يغطي الحاجات الضرورية فقط للإنسان، وأما حد الكفاية فإنه يغطي الحاجات الضرورية والحاجية والتحسينية ولكن بحدود وتوازن (محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، ص٧٥)، وهنا يقول الماوردي:" تقدير الأجر مرتبط بالكفاية حتى

يستغنى بها عن التماس ما يحتاجه من ضرورات وهي بقدر كفايته في نفقته وكسوته" (الماوردي، الأحكام السلطانية، ١٩٩٦م، ص٣١٦) .

ومعنى كلام الماوردي أنه إذا كانت هناك مؤسسة ما، وأراد أصحابها توظيف العمال والخبراء والاداريين فإن تقدير الأجور يكون على النحو الآتي:

- الحد الأدنى للأجر لجميع الموظفين على اختلاف خبراتهم وشهادتهم ويكون تقديره بناء على:
- التزامات العامل ونفقاته من حيث: إعالة أب وأم – عدد الأولاد– المرضى المزمنون– الأولاد المعاقون....إلخ وهنا يقدر الأجر بحسب هذه الالتزامات.
- بعد تقدير الحد الأدنى يأتي تقدير الخبرة والكفاءة والشهادة ويضاف على الأجر بناء على كل هذه الاعتبارات.
- زيادة الأجر بسنوات الخدمة وزيادة تقانة ومهارة العامل.
- يقتطع من فائض الأجر ما تحتفظ به الدولة ليرد إلى زوجة العامل وأولاده بعد وفاته.

٥. **الراتب التقاعدي:** قرَّر الماوردي ضرورة إعطاء الورثة حقوقهم من أجر العامل المتبقي الذي يعتبر ديناً في ذمة الدولة أو صاحب العمل، واقترح أن يكون ذلك في شكل معاش دوري يمنح لهم، يقول الماوردي:" إذا مات أحدهم أو قُتل كان ما يستحق من أجره موروثاً عنه وهو دين في ذمة الدولة لورثته"(الماوردي، الأحكام السلطانية، ١٩٩٦م، ص٣١٧).

المبحث الثالث

الدلالات الاقتصادية لنظرية الماوردي في التنمية الشاملة

المطلب الأول: الدلالات الاقتصادية لنظرية الماوردي في التنمية المستدامة

دعا علماء الاقتصاد والبيئة إلى تبني إستراتيجية التنمية المستدامة؛ فقد قام كاتبو تقرير لجنة (برونتلاند) المعنون: (مستقبلنا المشترك) في عام ١٩٨٧م؛ بوضع مصطلح (التنمية المستدامة) للدلالة على التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر، دون أن تؤثر في قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وعلى هذا فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها: " الأعمال التي تهدف إلى استثمار الموارد البيئية بالقدر الذي يحقق التنمية، ويحد من التلوث، ويصون الموارد الطبيعية ويطوِّرها، بدلاً من استنزافها ومحاولة السيطرة عليها، وهي تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنها تضع الاحتياجات

الأساسية للإنسان في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية احتياجات المرء من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية، وهي تنمية تشترط ألا نأخذ من الأرض أكثر مما نعطي، أي إنها تتطلب تضامناً بين الجيل الحالي والجيل المستقبلي، وتضمن حقوق الأجيال المقبلة في الموارد البيئية، وفي قمة الأرض الأولى التي عقدت في ريودي جانيرو (Rio de Janeiro) بالبرازيل في عام ١٩٩٢، وهي القمة التي حضرها معظم ملوك دول العالم ورؤسائه، والتي تم فيها تبني مفهوم التنمية المستدامة باعتباره قيمة حضارية(سعاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة، ص٧).

لكن من الطريف أنَّ الماوردي هو رائد هذه النظرية منذ ألف عام تقريباً، حيث يلاحظ من خلال كلام الماوردي أنه تعرض لذات النظرية بجوهرها الرئيسي وهو الاقتصاد الفعّال الذي يجب على كل الأجيال أن تلعبه في سبيل الحفاظ على الكون بأكمله، فما توصل إليه علماء البيئة والاقتصاد من تبني مفهوم التنمية المستدامة سنة ١٩٨٧م، قد طرق الماوردي هذا الباب منذ ١٠٠٠عام تقريباً، بقوله: "أرفق الله تعالى خلقه باتساع الآمال إلا حتى عمر به الدنيا فعم صلاحها وصارت تنتقل بعمرانها إلى قرن بعد قرن، فيتم الثاني ما أبقاه الأول من عمارتها، ويرمم الثالث ما أحدثه الثاني من شعثها لتكون أحوالها على الأعصار ملتئمة" (الماوردي، أدب الدنيا والدين، ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م، ص١٤٦).

المطلب الثاني

الدلالات الاقتصادية لنظرية الماوردي في التنمية البشرية

إن ما طرحه الماوردي حول تنمية الموارد البشرية ولاسيما الحياة الوظيفية كان في عصر لم تكن فيه طروحات هذه القضايا تخطر على العقل الغربي أو العربي فكان ذلك استباقية تاريخية تسجل لصالح هذا العالم الكبير في عام ١٠٠٠م، فقد تحدث عن ضرورة تمتع العامل بحالة الاستقرار الوظيفي، ورفع سوية أداء العمالة من خلال استغلال وقت العمل، وتقدير الأجور معرفة الأسس التي يعرف بها أجرة العامل مقابل قيامه بعمل ما تساوي مبلغ معين، كذلك تحدث عن الأجر التقاعدي، في حين أنه لم تتبلور تنمية الموارد البشرية في كتابات المفكرين إلا حوالي القرن التاسع عشر، فقد أدرك روبرت أوين (Robert Oyen) (١٧٧١-١٨٥٨م) سنة١٨١٠م الحاجة إلى ممارسة الأنشطة الخاصة بالأفراد

بأسلوب مدروس ومسئول؛ فقد كان سباقاً في اقتراح أفكار كانت تعتبر ثورية في زمانه؛ مثل تحديد الحد الأدنى لسن العمل بالنسبة للأطفال، وتنظيم الإجراءات الخاصة بشكاوي العمال، وتوفير أماكن إقامة للعمال، وتقديم تسهيلات تعليمية وصحية للعاملين وأُسرهم، والاهتمام بتدريب العاملين؛ لذلك يسمى روبرت أوين (Robert Oyen) (١٧٧١-١٨٥٨م) من قبل الكثيرين بـ "أبو إدارة الأفراد (سليمان خليل الفارس وآخرون، إدارة الموارد البشرية، ص١٠).

كما أصبحت إدارة الأفراد مهنة، ونمت المعارف العلمية الخاصة بهذا الميدان، وبدأت تتراكم، مع نهاية المرحلة الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى تغير سريع في أسواق العمالة، والانتقال من أسواق تتسم بوفرة العرض إلى أسواق تتسم بندرة العمالة؛ الأمر الذي أدى إلى الاستخدام المتزايد للتدريب، والذي كان يعكس الاهتمام باتجاهات العاملين، وكان يهدف بالتالي إلى تقليل معدل دوران العمالة، واتسع أيضاً نطاق استخدام أساليب تقييم الأفراد (صبحي فندي الكبيسي، الفكر الاقتصادي للماوردي من خلال الأحكام السلطانية، ص١٠).

الخاتمة:

تم بعون الله الانتهاء من كتابة البحث، وما تضمنه من تناول التنمية الشاملة في فكر الإمام الماوردي، وقد تم دراسة التنمية المستدامة والتنمية البشرية في فكر الماوردي بالاعتماد على أهم مصادر الماوردي ومؤلفاته في هذا المجال كمثل كتاب أدب الدنيا والدين، وكتاب تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، وقد توصل الباحث إلى النتائج الأتية:

١- لم يرد مصطلح التنمية المستدامة والتنمية البشرية في كتابات الإمام الماوردي، إلا أن المعنى الذي يدل على مفهوم كل منهما قد ورد في كتاباته.

٢-يمكن القول أن الماوردي أول من أسس للتنمية المستدامة وهو المتوفي سنة ٤٥٠ه أي مابقارب من ألف عام من الآن، في حين أنه لم يرد مصطلح التنمية المستدامة إلا من نحو ٣٠ عاماً.

٣-ذكر الماوردي الأسس التي انطلق منها لتأسيس التنمية البشرية سواء ما تعلق بمبدأ تكافؤ الفرص مروراً بالاستقرار الوظيفي وكفاءة العامل وصولاً للحد الأدنى للأجور والراتب التقاعدي.

٤-كانت الدلالات الاقتصادية لما أورده الإمام الماوردي حول التنمية ذات أهمية كبيرة ذكرها علماء الغرب بعد ذلك، منها العالم الإنكليزيان (JOB) وروبرت أوين

(Robert Oyen) الذ يلقب بأبي إدارة الأفراد.

٥-إن ما طرحه الماوردي حول تنمية الموارد البشرية ولاسيما الحياة الوظيفية كان في عصر لم تكن فيه طروحات هذه القضايا تخطر على العقل الغربي أو العربي فكان ذلك استباقية تاريخية تسجل لصالح الفكر الإسلامي عموماً، والماوردي خصوصاً.

أهم التوصيات والمقترحات:

- يوصي الباحث الدارسين في حقل الاقتصاد الإسلامي والإدارة الإسلامية التوجه بالتنقيب عن الكنوز الفكرية لعلماء الإسلام وصياغتها بمصطلحات معاصرة وإلباسها ثوب النظريات المعاصرة

- يقترح الباحث أن يكون هناك مؤتمر علمي كبير يحضره العلماء يقدمون فيه أبحاثهم في محاولة منهم لصياغة الأفكار الإسلامية وفق نظريات معاصرة وترجمتها ونشرها ليستفيد من العالم، لتكون شاهداً على تقدم العلماء المسلمين وأسبقيتهم في العلوم

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع:

- دكتور أحمد حسن، نظرية الأجور في الفقه الإسلامي، دار اقرأ، دمشق، ط١، ١٤٢٢ه.
- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، دار صادر، بيروت، ط١، ١٣٥٨هـ، ج٨ص١٩٩.
- ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد ابن خلكان [ت: ٦٨١هـ]، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م.
- خورشيد أحمد، التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي، ترجمة د. رفيق المصري، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، العدد٢، المجلد ٢، ١٩٨٥م، جامعة الملك عبد العزيز، جدة.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الإسلامي بين البحث والنظرية والتطبيق، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- سعاد عبد الله العوضي، البيئة والتنمية المستدامة، الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الكويت، د.ت.
- سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، دار النهضة، بيروت، ١٩٧٣.
- سليمان خليل الفارس وآخرون، إدارة الموارد البشرية، منشورات جامعة دمشق، ط٢، ٢٠٠٣م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، طبقات المفسرين. تحقيق: علي محمد عمر،

مكتبة وهبة، القاهرة، ط١، ١٣٩٦هـ.
- صبحي فندي الكبيسي، الفكر الاقتصادي للماوردي من خلال الأحكام السلطانية، كلية العلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة حضرموت، دراسات اقتصادية، حضرموت للدراسات والبحوث، العدد الثاني،٢٠٠٢م.
- كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، المكتبة الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨م.
- الماوردي، أدب الدنيا والدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٧هـ/١٩٧٨م.
- الماوردي، أبي الحسن الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية. تحقيق عصام الحرستاني ومحمد إبراهيم الزغلي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- الماوردي، أبي الحسن البصري الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في أخلاق الملك وسياسة الملك، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
- محمد عزيز نظمي سالم، الفكر السياسي والحكم في الإسلام، مؤسّسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت .
- دكتور محمد شوقي الفنجري، الإسلام والمشكلة الاقتصادية، بحث محكم، جامعة الأزهر، ١٩٨٥.
- دكتور مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٨.
- معجم الحسابات القومية، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع للأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.